اولا : تعريف الثورة الصناعية

يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في اوربا عامة و انجلترا خاصة ابتداءا من منتصف القرن الثامن عشر و التي أدت إلى حدوث تحول نوعي في فنون الإنتاج الصناعي . إذ تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان – أدوات عمل بسيطة – إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها قوة محركة. إذ عرفت اوربا في هده المرحلة موجة عارمة من الاختراعات و الاكتشافات أسهم إدخالها في مختلف فروع الصناعة إلى تطويرها – صناعة الحديد و تعدين الفحم و صناعة المنسوجات و توليد الطاقة المحركة –، مما اسهم في حدوث زيادة هائلة في كل من الإنتاج و التكوين الرأسمالي و أصبحت الصناعة على إثرها النشاط الرئيسي في الاقتصاد الوطني .

ثانيا : أسباب قيام الثورة الصناعية في اوربا

يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في اوربا فيما يلي :

١- العامل السكاني :

عرف سكان اوربا مند أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة و مستمرة و دلك لانخفاض معدلات الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) . فزيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة . و خاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال و الانتقال من عمل إلى آخر. وهو ما ادى الى نهضة و تقدم الصناعة .

وعموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبدلك تجد المشروعات الجديدة و القديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة . كذلك فإن زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع و الخدمات و هو ما يعمل على اتساع نطاق السوق و بدلك تنمو الصناعة و لا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

٢- اتساع تجارة اوربا الداخلية و الخارجية (اتساع الأسواق الداخلية و الخارجية :

عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة اوربا الداخلية و الخارجية في التطور الصناعي في اوربا، يجب الوقوف على اهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل و المواصلات و ذلك على اعتبار أن تطورها يسهم في ازدهار التجارة الداخلية و الخارجية، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية و التقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل و المواصلات سواء كانت نهرية أم برية، إذ تمكنت الدول الاوربية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية، قطارات و سفن، و كان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء اوربا، و كذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة و خاصة السفن التجارية الضخمة و هو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية و الخارجية.

فقد تطورت تجارة اوربا الداخلية و الخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد – وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد و الطريق المؤدي إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح – وهو ما ساهم في نمو الصناعة في القرنين الثامن عشر والتاسع

عشر، اد تمكنت اوربا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث أسهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في جعل الإنتاج نمطي، و أمكن بالتالي إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد، خاصة اذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير، و انخفاض تكاليف الشحن، قد أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية و ربما بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في الأثمان، إذ أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة . كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في دول العالم كافة الصناعية أو الزراعية، قد أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية، إذ أن الطلب على هده الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلية كبيرة . و بذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع و التوسع الإنتاج.

٣-وفرة رؤوس الأموال و إمكانيات التراكم الرأسمالي :

كان من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة اوربا الداخلية و الخارجية أن ازدادت أرباح و ثروات أصحاب المصانع و شركات النقل و التجار و الوسطاء، و بذلك تجمع لدى اوربا مبالغ طائلة و أموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، إذ توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية، وكذا إنتاج العدد و الآلات (السلع الإنتاجية أو الرأسمالية)، فضلا عن رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث و التطوير ,في حين كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الاوربية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة، و تجدر الإشارة إلى أن الصناعة في اوربا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح هائلة أعيد استثمارها في إقامة صناعات جديدة، إذ كانت أرباح المنشات تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة و من الأمور الأخرى التي أسهمت في تمويل الصناعة، قيام و ظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار و كبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأة البنوك و قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد و إعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد أسهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في أوربا .

٤-الحرية الاقتصادية و عدم التدخل الحكومي

اعتقد الكلاسيك أن المصلحة الشخصية هي الدافع الأساسي المحرك لنشاط الفرد الاقتصادي، وإذا ماترك الأفراد أحرارا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فأن قوى السوق في ظل المنافسة التامة لابد وأن تقودهم إلى الإستغلال الأمثل لموارد المجتمع . فالفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الذاتية، فإنه يحقق في الوقت نفسه المصلحة العامة دون قصد منه أو دون أن يكون ذلك من تدبيره . إن الأصل في الاقتصاد الرأسمالي بصيغته النظرية (الأصلية)، هو أن وسائل الإنتاج و النشاطات الاقتصادية كافة ينبغي أن تكون مملوكة ملكية خاصة، أي أن يملكها الأفراد و المشروعات الخاصة أو الشركات الخاصة وغيرها . اي حرية الفرد في إستخدام موارده في المجالات التي يرغب فيها، والتي يرى أنها تحقق له أكبر نفع ممكن أو عائد ممكن له ،بوصفها مملوكة ملكية خاصة، ومن ثم فإنه حر في إستخدامها، سواء بإستثمارها وإستخدامها في إنتاج السلع و الخدمات أم في الاستهلاك . فضلا عن حرية ممارسة الفرد للعمل الذي يرغب فيه و الذي يتناسب مع ميوله و قدراته واتجاهاته ومؤهلاته، وهذه الحرية في النظم الاقتصادية الرأسمالية هي حرية ينبغي أن لا تكون مقيدة بأي قيد حتى تتيح للفرد بذل أقصى جهد من اجل الحصول على اكبر دخل أو عائد أو نفع ممكن له نتيجة ما يقوم من نشاط وبدون أن تتدخل أي جهة كانت في ممارسته لحريته هذه وهو ما يعني عدم تدخل الدولة في ذلك . فضلا عن ذلك ينبغي على الدولة أن لا تمتلك وسائل الإنتاج و النشاطات الاقتصادية، إذ أن دور الدولة في الاقتصاد ينبغي أن يكون محايدا، وأن يقتصر دورها على تقديم الخدمات العامة التي تتمثل بتأمين الدفاع الخارجي وضمان الأمن الداخلي وتحقيق العدالة وفرض النظام . وعلى العموم فإن الفكر الكلاسيكي هو فكر حر وليس فكرا تدخليا، إذ انه آمن بمفهوم الدولة الحارسة ودافع عنه.

٥- التطور العلمي والاختراعات العلمية- اكتشاف آلات إنتاج متطورة - وضعت موضع التطبيق في الصناعة فأدت إلى ازدهارها.

ثالثا : أهم مظاهر الثورة الصناعية:

١- ظهور نظام المصانع الآلية وكبر حجم المشروعات

بقيام المخترعات العلمية العظيمة في القرن الثامن عشر، و استخدام الآلة - التي تحركها الطاقة - التي كانت على درجة عالية من القوة الإنتاجية، ظهر و ازدهر نظام المصانع الآلية. فقد تمكن أصحاب المصانع و كبار الحرفيين من إقامة الصناعة الجديدة و أصبحوا يمثلون طبقة الرأسماليين، أما صغار أصحاب الحرف فاضطروا إلى العمل في المصانع كعمال مأجورين، وتحولت وحدات الإنتاج في اوربا إلى المصنع الكبير، إذ كان كبر حجم الوحدات الإنتاجية - المصانع - من أهم مظاهر الثورة الصناعية. فبعد أن كان المشروع يستخدم عددا محدودا من العمال. أصبح يوظف المئات، و بمرور الوقت أصبح ألاف العمال يعملون في المصنع الواحد، إذ تشير تقديرات عام ١٨٣٠ الى أن عدد العمال في مصانع القطن كان يقدر بحوالي ١٧٥ عاملا، و ٩٣ عاملا في مصانع الحرير و ٤٥ عاملا في مصانع الصوف، أما مصانع الحديد فكان يتراوح عدد العمال بها في حدود ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ عاملا. و على المستوى القطري فان السمة الغالبة على الصناعة الألمانية مثلا هي كبر حجم المشروعات، فقد قام التوسع الصناعي فيها نتيجة لامتصاص المصانع الكبيرة فيها للمصانع الصغيرة - الاندماج و التكامل، وفي المانيا كان هناك في عام ١٩٠٧ نحو ٥٧٦ مشروع صناعي يشتغل في كل منها الف عامل فأكثر فيما بلغ مجموع العمال فيها ١و٣٧٠ مليون عامل، تستهلك ٣٢٪ من الطاقة البخارية والكهربائية .

أما الصناعة في فرنسا فكانت وحداتها تميل نسبيا إلى الصغر. لدلك كان عدد العمال فيها محدودا، و لعل أهم الأسباب وراء دلك هو الندرة النسبية للفحم الحجري و تفضيل الفرنسيين التخصص في إنتاج السلع الكمالية التي تحتاج إلى مهارات و فنون إنتاج عالية. أن تحول الصناعة إلى الصورة الجديدة أدى إلى وجود طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة المديرين و ذلك بعد أن تعقدت مشكلة إدارة المصانع الكبيرة مما دفع بالمالكين و المساهمين بأن يعهدوا إلى أصحاب الخبرة بإدارة مشروعاتهم .

٢- ظهور النزعات الاحتكارية في الصناعة

لقد أدى تطور وسائل النقل و المواصلات إلى جعل العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الكثير من المنتجين من مختلف دول العالم، وقد أدى التنافس بينهم إلى تسابقهم نحو تخفيض الأسعار وهو ما أدى بدوره إلى تخفيض الأرباح بل و تحقيق خسائر في الكثير من الحالات، وهو ما دفعهم إلى التكتل و الاتحاد و عقد الاتفاقيات المختلفة و الدخول في أشكال الترست والكارتل بقصد القضاء على المنافسة و التحكم في الأسعار و ذلك لضمان تحقيق المستوى المنشود من الأرباح، و الواقع أن التكتلات الاحتكارية انتشرت بشكل كبير خاصة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و بصورة كبيرة خاصة في كل من ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية .

ويمكن إرجاع نشأة التكتلات إلى تلك الحقبة الزمنية الممتدة بين عامي ١٨٦٠- ١٨٧٠ حين تكرر قيام أزمات اقتصادية ابتداء من عام ١٨٦٣، ادت إلى تغيير في الفكر الاقتصادي السائد وشيئاً فشيئاً أصبح قيام التكتلات والاحتكارات أمراً مقبولاً، وأصبح (الكارتل) منذ نهاية القرن التاسع عشر واحداً من أهم أسس الحياة الاقتصادية، وذلك في أثر الأزمة الاقتصادية التي حدثت ما بين ١٩٠٠- ١٩٠٣، التي ادت إلى تحول النظام الرأسمالي إلى مرحلة متقدمة جداً سميت فيما بعد رأسمالية الدولة الاحتكارية. ولقد لوحظ أنه بالرغم من صدور قوانين تحرم التكتل أو الاحتكار في كثير من دول النظام الرأسمالي مثل قانون شيرمان الذي أصدره الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت في عام ١٨٩٠، وقضى بمحاربة اتفاقات قيام الاحتكارات وقانون التفرقة بين الاتفاقات الاحتكارية الحسنة والسيئة عام١٩٢٦ في فرنسا، وقانون ١٩١٤ الصادر عن الحكومة الألمانية الذي يجيز حل كل احتكار من قبل وزير الاقتصاد الذي شكل محكمة سميت (الكارتل). وعلى الرغم من كل هذه القوانين التي انصبت على محاربة الاحتكار، تغير الحال في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد شجع قانون صدر في الولايات المتحدة الأمريكية في أول عهد الرئيس فرانكلين روزفلت ١٩٣٣ نشوء التكتل، ويرى بعض الباحثين أن القانون المذكور ذهب إلى حد إنشاء التكتلات الإجبارية. وفي ألمانيا تكرر الأمر بعد صعود هتلر إلى

سدة الحكم ١٩٣٣. وفي فرنسا شجع المشرع ما بين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ تكوين جماعات الاستيراد وإقامة اتفاقيات بين المنتجين.

ففي ألمانيا قامت و ازدهرت تنظيمات احتكارية إنتاجية تعرف باسم الكارتل، كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقات خاصة بإعتماد سياسة انتاجية او مالية واحدة لمدة زمنية معينة وفي حدود الاتفاق المعقد بغية التحكم في الاسواق، في حين تحتفظ الشركات الداخلة في الكارتل على شخصيتها القانونية و استقلالها المالي و الإداري – إذ تقيد حرية وسلطات الشركات بعد انضوائها تحت راية هدا التنظيم الاحتكاري وتوقيعها اتفاقيات، و قد انتشرت هده الاحتكارات بشكل كبير في صناعة التعدين و الحديد والصناعات الكهربائية والبنوك و أدت هده السياسة إلى كبر بعض المشروعات لدرجة تقترب من الاحتكار الكامل. وتجدر الإشارة إلى أن الكارتل لا يتم إلا بين المنشآت الكبرى المتقاربة الأحجام التي تنتج المنتوجات نفسها أو المنتوجات المتشابهة والمكملة لبعضها . وقد نشأ الكارتل أول مرة في ألمانيا عام ١٨٦٢ حينما تأسس كارتل الحديد الأبيض، وكان هناك ٢٥٠ كارتل في المانيا . وفي عام ١٩٠٦ وصل عدد هذا النوع من الاندماج الاحتكاري إلى ٣٨٥ كارتل تضم ١٢٠٠٠ مؤسسة. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت الاحتكارات في شكل ترست و هو تنظيم عكسي لنظام الكارتل، إذ تفقد المشروعات الداخلة فيه شخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي والإداري بحيث تندمج الشركات المتعاقدة و تصبح مشروعا واحدا و تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج و التسعير وغيرها، وقد بلغ عدد الترستات في الولايات المتحدة بحوالي ١٧٥ ترست عام ١٩٠٠ ارتفعت الى ٢٥٠ ترست عام ١٩٠٧، تستخدم نحو ثلاثة ارباع الايدي العاملة في الولايات المتحدة، وتنتج ما قيمته ١٦ مليار دولار وهو ما يعادل ٧٩٪ من الانتاج الاجمالي . وغالبا ما كانت تتركز في ايدي الكارتلات والترستات ما بين ٧٠٪ الى ٨٠٪ من مجموع الانتاج في أي فرع من فروع الصناعة .